

Distr.: General
17 December 2008
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة الثالثة والخمسون

٢-١٣ آذار/مارس ٢٠٠٩

البند ٣ (أ) '١' من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة
والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة
المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين
والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين":
تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب
اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من
الإجراءات والمبادرات: تقاسم الرجل والمرأة
للمسؤوليات بالتساوي، بما في ذلك تقديم الرعاية في
سياق مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة
نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

بيان مقدم من اتحاد نوادي المرأة الأمريكية في الخارج، وهيئة التضامن
للنساء الأفريقيات، ومعهد التركيب الكوكبي، ولجنة البلدان الأفريقية
المعنية بالممارسات التقليدية التي تؤثر على صحة المرأة والطفل،
والرابطة الدولية لعلم الشيخوخة وطب المسنين، والمجلس الدولي للمرأة
اليهودية، والمجلس الدولي للمرأة، والاتحاد الدولي للمشتغلات بالمهن
التجارية والحرّة، والاتحاد الدولي للجامعات، والشبكة الدولية لمنع

* E/CN.6/2009/1



إساءة معاملة المسنين، والرابطة النسائية لمنطقة المحيط الهادئ وجنوب شرق آسيا، والمشروع المزدوج التابع للمؤسسة الدولية للطهي بالطاقة الشمسية، والاتحاد النسائي الدولي للسلام العالمي، والرابطة النسائية الدولية للمسلم والحرية، والحركة العالمية للأمهات، والمنظمة العالمية للمرأة، ومنظمة زونتا الدولية، وهي منظمات غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

البيان*

أولا

نظرا لكون دور الرعاية في الأسرة المعيشية دورا تتولاه المرأة في كل المجتمعات تقريبا، ويُعتبر مسؤوليتها الشخصية لا مسؤولية المجتمع، فإن الموازنة بين العمل والحياة الأسرية هو أكبر تحد تواجهه المرأة من حيث عدم المساواة والتمييز. وعلى الرغم من وجود الاتفاقية رقم ١٥٦ لمنظمة العمل الدولية المتعلقة بتقاسم العمل والمسؤوليات الأسرية، التي تحدد معايير تعزيز المساواة بين الجنسين في سياسات العمالة وممارستها، لا تزال المرأة تُعتبر غير قادرة على تحقيق أداء كاف ومتساو مع الرجل دون النظر في الأسباب الجذرية لذلك، وهي غياب مرافق رعاية الأطفال والدعم. وهذا المفهوم النمطي لا أساس له وقد عفا عليه الزمن، حيث تشارك النساء بصورة متزايدة في الأنشطة الاقتصادية ويمثلن ٥٠ في المائة (بل وأكثر في بعض البلدان) من قوى العمل العالمية. وتستمر النساء في العمل، حتى بعد سن الإنجاب، ويُسهمن في دخل الأسرة، أو كمعيلات وحيدات في الأسر المعيشية التي على رأسها شخص واحد، أو ببساطة لغرض ممارسة حقهن في النمو الذاتي. كما أُنهن ينشئن كثيرا من المؤسسات التجارية الصغرى، مما يوفر فرص العمل لهن ولغيرهن. غير أن الواقع هو أن قسما كبيرا من عمل المرأة غير مأجور أو يندرج تحت القطاع غير الرسمي، على الرغم من التقدم المحرز فيما يتعلق بمشاركتها في سوق العمالة.

ثانيا

تكافح المرأة الفقيرة عن طريق العمل المدر للدخل والعمل البيتي غير المأجور، في المجتمع المحلي وفي محل العمل على حد سواء. غير أن عملية تقييم العمل غير المأجور للمرأة والرجل في الحسابات الفرعية للأسر المعيشية هي عملية كثيفة استهلاك الموارد، مما منع البلدان النامية، وحتى بعض البلدان المتقدمة النمو، من إنشاء هذه الحسابات. وباعتبار أن هنالك أعدادا هائلة من الأطفال الذين لا يذهبون إلى المدرسة ولا يؤدون عملا مأجورا، فيمكن لقانون متعلق بعمل الأطفال يشمل بالحماية الأطفال الذين يؤدون الأعمال المنزلية غير المأجورة أن يحظى بقبول واسع النطاق. ويمكن لمثل هذه الجهود الرامية إلى سن تشريعات متعلقة بالرقابة على عمل الأطفال وحمايتهم، بما في ذلك في مجال التعليم، أن تؤدي إلى إدماج العمل المنزلي غير المأجور الذي يؤديه البالغون ضمن مجموعة قوانين العمل. ويتطلب مثل هذه التشريعات قياسات إحصائية على غرار تلك المنفذة في إطار الحسابات الفرعية للأسر المعيشية.

ويشكل قياس العمل غير المأجور مؤشرا هاما للاقتصاد الجنساني والفوارق الاجتماعية وعنصرها هاما لتمويل المساواة بين الجنسين وتحسين وضع المرأة في المجتمع. وتقييم العمل غير المأجور خطوة أولى نحو تغيير مفهوم العمل وتوسيع نطاقه. وكما بين المدير العام لمنظمة العمل الدولية خوان ساموفيا فإن ما نسميه الإنتاجية الاقتصادية تدعمه بصورة غير مباشرة في الواقع الإنتاجية الاجتماعية للعمل غير المأجور. وعليه فإن تجاهل إحصاءات العمل غير المأجور والاقتصاد غير الرسمي يؤدي إلى إغفال الأنشطة الرئيسية للمرأة في السياسات العامة والتخطيط على الصعيد الوطني. وكما أن هذا التجاهل يعيق جدول أعمال منظمة العمل الدولية المتعلق بالعمل اللائق في مجال المساواة بين الجنسين وتمتع المرأة بحقوق الإنسان على قدم المساواة، بما فيها حقها في التنمية.

وكمثال على ذلك تشكل الموارد غير المنظورة في الأسر المعيشية والقطاع غير الرسمي، حيث تظل القيم والقياسات غير مرئية في الغالب، أحد عوامل وفرة الإنتاج وكفاءته التي أثارها المنظمات غير الحكومية في دورة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) المعنية بالصناعات الابتكارية، والمعقودة في عام ٢٠٠٨. وكثير من هذه الأنشطة غير المدفوعة الأجر تتم في إطار الصناعات الابتكارية، مثل الفنون والحرف اليدوية وتنظيم المشاريع التجارية. ومن أصناف العمل الأخرى غير المدفوعة الأجر وغير المحسوسة وإن كانت تسهم إسهاما كبيرا في النمو الاقتصادي والتنمية عن طريق تشجيع جيل المستقبل على العمل الابتكاري وتوجيهه إليه، تلك التي يؤديها أحد الوالدين، وبخاصة الأم، سعيا لتعليم أبنائها. وقد طورت بلدان آسيوية، مثل الهند وبنغلاديش والفلبين وفيت نام، صناعاتها الابتكارية في مجالات الابتكار التكنولوجي، وزراعة الزهور، وإنتاج الغذاء، وصناعات الخدمات المنزلية وغير ذلك. ويجري معظم هذه الأنشطة إما في الأسر المعيشية أو في مشاريع تجارية صُغرى، أو هي تدخل ضمن تعريف العمل اللائق. ولم تُعط هذه الأعمال التجارية والخدمات الابتكارية الأولوية في البحث والتطوير المتعلقين بالاقتصاد من منظور المساواة بين الجنسين. وتُتجاهل هذه الأعمال والخدمات عند تحليل أسباب أزمات الطاقة والغذاء والكوارث الطبيعية. ولا تركز سياسات الاقتصاد الكلي على أهمية تعزيز قدرات المرأة عن طريق التعليم والتدريب والمساعدة التقنية، ولا على تمكين المرأة من مباشرة الأعمال الحرة من خلال الائتمانات الصغرى وائتمانات رؤوس أموال المجازفة. وعليه، لا تكاد توجد شبكات أمان أو خطط للضمان الاجتماعي تحمي من استغلال اليد العاملة غير الماهرة والعمالة غير الرسمية. فضلا عن ذلك لا تُعالج حقوق الملكية للمرأة وعدم تمتعها بحق حيازة الأرض قانونا وممارسة.

ثالثا

لذلك، من الضروري وضع إحصاءات مصنفة حسب الجنس والعمر تُظهر مكانة المرأة والرجل في العلاقات التجارية والتنمية البشرية، وكيفية تأثير تلك الظروف الاقتصادية غير المتكافئة على تقاسم المسؤوليات الأسرية وأدوار الرعاية في حالة فيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز وغيرها من أنشطة الرعاية والعناية الصحية. وللأسف فإننا عندما ننظر إلى مختلف نظم تحليل التنمية الاقتصادية نرى ثغرات جنسانية هائلة. ونرى استمرار استخدام أساليب فاشلة، لا سيما في القياسات التقليدية للنتائج المحلي الإجمالي مثلا، التي تُغفل اقتصاد منطقة أو بلد برمته، وبخاصة العمل الذي تؤديه المرأة في المنزل باعتباره مساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا الإغفال ظلم للمرأة، ليس فقط في البيت، بل في محل العمل أيضا، حيث لا يقدر عملها دائما حق قدره في جميع أنحاء العالم. بيد أنه منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجين في عام ١٩٩٥، بُذلت جهود أكبر لتصحيح هذا التقصير عن طريق إدراج العمل غير المأجور في الأسر المعيشية ضمن نظام الحسابات القومية (المستخدم لحساب الناتج المحلي الإجمالي)، ولا سيما في البلدان النامية. ومن نهج معالجة هذه المشكلة بالتحديد استخدام الحسابات الفرعية للأسر المعيشية، التي يستخدمها الاقتصاديون ورasmus السياسات بالاقتران مع الناتج المحلي الإجمالي.

وبينما يؤدي نظام الحسابات الفرعية للأسر المعيشية إلى زيادة القيمة المنظورة لعمل المرأة، سواء في البيت أو في محل العمل، فإنه ينطوي على عدة مشاكل تحد من كفاءته. وفي ضوء هذه الحقيقة بدأ الفريق العامل المعني بالعمالة والاقتصاد من منظور المساواة بين الجنسين، تحت إشراف لجنة المنظمات غير الحكومية في جنيف المعنية بوضع المرأة، دراسة منهجيات الحسابات الفرعية للأسر المعيشية من أجل تحديد الاختلافات والعيوب في عوامل مراعاة الشأن الجنساني التي قد تمكن من تقييم تكلفة العمل غير المأجور، الذي يقدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمبلغ ١٦ تريليون دولار، أو ٧٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للعالم. ومن المهم معرفة أن المرأة تؤدي أكثر من ثلثي هذا العمل.

رابعا

الواقع أن الحسابات الفرعية للأسر المعيشية مقياس أساسي لتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة والمساواة بين الجنسين على حد سواء. ويتمثل التحدي اليوم في تحويل دور الرجل نحو النهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين من خلال فهم وتقييم أفضل للأدوار الجنسانية وما يتصل بها من أوجه تفاوت هيكلية. ويتطلب هذا الأمر الالتزام واليقظة والعمل في المجالات التالية:

- ١ - دور الرجل في تنشئة الأبناء ومشاركته النشطة في المواطنة بين مسؤوليات العمل والأسرة والتوفيق بينها على أساس التقاسم، بهدف التخفيف من العبء المفرط الذي يؤثر في قدرة المرأة على الحصول على العمل والبقاء فيه، ويضطر الفتيات إلى الانقطاع عن المدرسة؛
- ٢ - دور الرجل في منع العنف ضد المرأة وإصابة المرأة والفتاة بفيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز، مع التركيز على علاقات السلطة المتفاوتة بين الجنسين وإخضاع المرأة وتعرضها للتمييز؛
- ٣ - مكافحة القوالب النمطية التي تتمسك بأفكار الدونية أو التفوق بين الجنسين، والتي تسببها ضغوط الأقران وعمليات التنشئة الاجتماعية وتأثير وسائط الإعلام والنظم العقائدية؛
- ٤ - إنهاء التفاوت أو الحيلولة دون استفحاله عن طريق هدم التقسيم التقليدي للعمل، وإتاحة فرص متكافئة للمرأة للاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي ظلت محرومة منها عموماً بسبب اللغة أو النقص في التعليم والمهارات والافتقار إلى القوة الاقتصادية.

خامساً

ولذلك، فإننا ندعو لجنة وضع المرأة إلى اتخاذ قرار يشير إلى الالتزامات المتعهد بها في بيجين في إطار الأهداف الاستراتيجية ألف-١ وألف-٢ وألف-٤ وواو-٦ وحاء-٣ وطاء-٢، والتي تطالب الحكومات باحترام التزاماتها وتنفيذها. ومن سبل تحقيق ذلك الأخذ بمقاييس العمل غير المأجور في إطار الحسابات الوطنية الفرعية، على أن تُصنف حسب الجنس والعمر، باعتبارها أداة حيوية لتقييم العمل غير المأجور للمرأة والرجل. وسيوفر ذلك سبل النهوض بحقوق متكافئة للمرأة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك التنمية البشرية المستدامة لصالحها.

إن التمييز هو بمثابة قنبلة موقوتة تهدد إنجاز الهدف الإنمائي رقم ١ للألفية، وذلك لما يسببه من تفاقم في تأنيث الفقر. كما يهدد التمييز الهدف رقم ٣ المتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، إذا ظل العمل غير المأجور غير معترف به كقيمة اقتصادية واجتماعية تستلزم الحق في التعويض والحماية القانونية. وعلينا أن نتوقع أن ينفجر مثل هذا الوضع غير الطبيعي عاجلاً لا آجلاً، ويأخذ أبعاداً لا يمكن قبولها، حيث يُؤنث الفقر المدقع بصورة متزايدة، في الوقت الذي يشيخ فيه السكان. وقد لا نرى الآثار في مؤشرات سوق الأسهم

المالية، ولكننا سنحس بها في تغذيتنا، وفي علاقاتنا الأسرية، وفي تربية أطفالنا، وفي وفيات الأمومة ووفيات الرضع، وفي الصحة العامة للأطفال والمسنين ورفاههم، وتدهور الوحدة الأسرية، وازدياد العنف في المجتمع المحلي وفي المجتمع ككل. ولا يسعنا أن ننتظر ولا نحرك ساكنا. وعليه، فإننا نحيل هذا الاقتراح الخطي كمساهمة منا في إنشاء نظام للإنذار المبكر وفي كفالة إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية.
